### القبض على ٨ أشخاص بجرم التواصل مع مواقع إلكترونية لتسريب معلومات مزيفة لإحداث البلبلة وتشويه الرأي العام

# شاليش لـ«الوطن»: صفحات تدّعي مكافحة الفساد تُدار من الخارج.. والتعاون مع «الإنتربول» بأدنى الحدود

محمد راكان مصطفى
تصوير: طارق السعدوني

ألقت إدارة الأمن الجنائي في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية بمتابعة ومكافحة نشر ونقل الأنباء الكاذبة والإشاعات المغرضة التي يتم تداولها على بعض صفحات ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات اليوتيوب لغايات مشبوهة، القبض على كُل من (د . م) (ر . أ) (م . ع) (أ . أ) (ف . ج) (ف . ج) (ع . ج) (هـ . ج) بجرم التواصل والتعامل مع تلك المواقع الإلكترونية لتسريب معلومات مزيفة ومشوهة إليها لإحداث البلبلة وتشويه الرأي العام.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أنه بالتحقيق معهم اعترفوا بإقدامهم على التواصل مع تلك الصفحات وتزويدها بمعلومات ملفقة، مؤكدة تنظيم الضبط اللازم وتقديم المقبوض عليهم للقضاء وفقاً لأحكام المواد /٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧/ من قانون العقوبات والمادة /٢٨/ من قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية.

رئيس فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية في إدارة الأمن الجنائي العقيد لؤي شاليش أكد لـ«الوطن» وجود صفحات تدّعي مكافحة الفساد عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتم إدارتها من خارج البلاد، مضيفاً: وللأسف المواطنون يتفاعلون ويتواصلون معها ظناً منهم أن هذه الصفحات تكافح الفساد حقاً، ولكن في حقيقة الحال هي غير ذلك.

وتساءل شاليش كيف نطمئن لأشخاص يقيمون في دول تناصب العداء للشعب السوري ويدعون أنهم يهتمون بحال المواطنين السوريين، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الأصوات التي تتحدث عن الفساد من داخل سورية وتشير إلى مواطن الخلل بأسمائها الصريحة، مؤكداً أن كل من يشير إلى مواقع الفساد ومظاهره دون أن يسيء إلى شخص معين، وكلمة الحق التي لا تحمل إساءة وتكون مستندة إلى الدولة تعتبر نقداً بناء لم ولن تتم محاسبته.

وأشار إلى وجود قنوات نظامية لدى الجهات العامة الرسمية يفضل أن يتم تزويدها بالوثائق والأدلة قبل أن يلجأ المواطن إلى النشر عبر وسائل التواصل.

وفي سياق متصل أوضح شاليش أن نشر أي أخبار (كاذبة) عبر هذه الصفحات من شأنها أن تضر بالمكانة المالية أو أن تسيء إلى اقتصاد الدولة أو أن تؤثر على الاستقرار العام والنظام العام والطمأنينة العامة، يجرّم بجرم نشر أخبار إشاعات مسيئة ويحاسب عليه وفق قانون الجرائم المعلوماتية، أما في حال تسبب ما نشر بضرر لشخص معين بذاته فيجب على الشخص التقدم بشكوى لتتم محاسبة المسيء.

شاليش أشار إلى وجود زيادة في عدد الشكاوى المقدمة خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٠ بالمئة عن الشكاوى المقدمة خلال العام ٢٠١٩، معتبراً أن الزيادة أمر طبيعي في ظل ازدياد سماحية الاستخدام لشبكة الإنترنيت وتوفير الحكومة لنقاط الاتصال بالشبكة للمواطنين، مشيراً إلى أنه في جميع دول العالم هناك ازدياد طردي للجرائم السيبرانية (الجرائم المرتكبة عبر الشبكة) وذلك يعود لازدياد الاعتماد على الشبكة في عمليات التواصل، موضحاً أن أغلب الجرائم الإلكترونية في سورية تقع عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من تشهير ونشر معلومات كاذبة عن أفراد والسب والشتم واختراق حساب وتهديد بنشر صور إضافة للاحتيال الإلكتروني.

## ازدواجية تطبيق

عن وجود تضارب في تطبيق قانون الإعلام ومرسوم الجرائم المعلوماتية في التعامل مع الصحفيين بيّن رئيس الفرع أن هناك معيارين أساسيين لمنع ازدواجية التطبيق بينهما، موضحاً أن هناك شرطين الأول: كون مرتكب الفعل صحفياً أو لا، ويتم التأكد من ذلك عن طريق حيازته بطاقة صحفية مسجلة لدى اتحاد الصحفيين، والثاني أن تكون الوسيلة أو الموقع الذي ارتكب فيه المخالفة (الوسيلة) مرخصة أو لا.

وأوضح أن هناك عدة حالات للتعامل مع الجرم المرتكب إلكترونياً، كأن يكون الصحفي غير مرخص وقام بالنشر في وسيلة مرخصة فتتم محاسبته وفق قانون الجرائم المعلوماتية، أو أن يكون الصحفي مرخصاً وقام بالنشر في وسيلة غير مرخصة أو غير قابلة للترخيص يحاسب أيضاً وفق قانون الجرائم المعلوماتية، أما في حال كان الصحفي مرخصاً ونشر في وسيلة مرخصة فيحاسب حينها وفق قانون الإعلام.

وعن التعامل مع النشر على صفحات الفيس التابعة لمواقع مرخصة قال شاليش: إن وسائل التواصل الاجتماعي ومنها صفحات الـ«فيسبوك» لا يمكن أن ترخص في أي دولة، لكونها غير مملوكة من حكومات هذه الدول، مضيفاً: ولكن تعاوناً مع الإعلام يتم التعامل مع الصفحات المرتبطة بالوسائل المرخصة كما يتم التعامل مع الوسيلة نفسها لكونها مرتبطة مباشرة بها.

وحول تحميل المسؤولية للمواقع الإخبارية عن محتوى النشر، بيّن شاليش أن الموقع هو شخص اعتباري يضم صاحب الموقع ورئيس التحرير والمحرر ومن يعمل بالموقع والقانون وزع المسؤولية لتكون مسؤولية صاحب الموقع التعويض عندما يكون هناك ادعاء شخصي، ومسؤولية رئيس التحرير بالتضامن مع المحرر حول المحتوى المنشور.

وعن صفحات الـ«فيسبوك» التي تقوم بنشر الأخبار من قبل أشخاص ليسوا صحفيين، أوضح شاليش أن الشخص الذي يقوم بإجراء لقاء من دون أن يكون صحفياً فهو قام بعمل ممارسة عمل من دون ترخيص، مضيفاً: ونضع هذا برسم وزارة الإعلام، مشدداً على ضرورة قوننة عمل صفحات الـ«فيسبوك» التي تنقل الأخبار.

## تزوير إلكتروني

وعن استخدام أو إنشاء مواقع مزورة عبر الشبكة بيّن العقيد شاليش أن المرسوم التشريعي ١٧ لعام ٢٠١٢ الذي نظم التواصل على الشبكة ومكافحة الجرائم المعلوماتية نص على أن إشغال اسم موقع إلكتروني أو انتحال صفة موقع إلكتروني (موقع مزور) يعاقب عليه القانون بالحبس من شهر إلى ٦ أشهر وبالغرامة من ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى وجود نوع من أنواع (التهكير) الاختراق عبر إنشاء حساب مزور يمنع الوصول إلى الخدمة يعاقب عليه بموجب المرسوم بالحبس من ٣ أشهر إلى سنتين وبالغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ليرة، علماً أن إنشاء موقع مزور له كثير من الأنماط ومنها يحتاج إلى احترافية، كما أن أشكاله تزداد كل يوم، مؤكداً أن هذه الجرائم في سورية تقتصر على مجرد حوادث ولم تصل إلى مستوى الظاهرة مؤكداً ضبط عدد من الحالات دون أن يذكر عددها.

وبالنسبة لإنشاء حساب بغير اسم على «فيسبوك» باستخدام (اسم وهمي) أوضح شاليش أنه يتم محاسبة صاحبه في حال قام باستخدامه بالتعامل مع الآخرين ونجم عن الاستخدام التزام أو اتفاق مادي، وتم التصريح في هذا الاتفاق بأن الاسم المستخدم في الحساب هو الاسم الحقيقي المنشئه وتبين بعد ذلك أنه مزور.

## جوالات مسروقة

وحول الجوالات المسروقة أوضح شاليش أنه نقوم بتتبعها وتنظيم الضبط بحق كل وحدات المشتركة فيها، ويشترك في تتبعها إضافة للوحدات الشرطية جهات أخرى من خارج ملاك وزارة الداخلية.

وأوضح شاليش أنه من الصعب تتبع الجوال المسروق في حال لم يرفق صاحب الجوال رقم الإيميل الخاص بالجهاز (الرقم التسلسلي الموجود على العلبة) ضمن الضبط المنظم، كاشفاً عن قيام بعض السارقين بتهريب الأجهزة المسروقة إلى خارج البلاد أو أن يلجؤوا إلى بيعه كقطع، مؤكداً على ضرورة شراء الأجهزة بصورة نظامية ومن مصادر معروفة.

وأكد وجود تحسن في استرجاع الجوالات المسروقة خلال العام ٢٠٢٠ مبيناً أن نسبة الجوالات المسترجعة تتراوح بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من الجوالات المسروقة.

وعن سرية التحقيقات وخاصة أنها تمس خصوصيات الضحايا أكد أنه وبالدرجة الأولى بعد الشكوى يتم التحقيق بسرية تامة، منوهاً بأنه يتم معاينة الجوال والوسائط الإلكترونية بحضور الضحية، مشدداً على أنه لا يتم إعطاء أي معلومة خلال التحقيق أو بعده إلا للضحية، موضحاً بأنه لا يتم محاسبة الضحية على إعطائها أو إرسالها لصورة أو بيانات لشخص ما، وإنما يحاسب المجرم لتهديده بنشر الصور، لافتاً إلى أن السلوك والعلاقات الخاصة لا يسأل عنهما وإنما يسأل عن الجرم المرتكب.

وأضاف: القانون يساهم في حماية الفضيلة في المجتمع ولكنه لا يمثل الفضيلة وهدفه التنظيم المجتمعي.

قانون الجريمة الإلكترونية صدر بعد بدء الحرب الإرهابية الظالمة على سورية، وولد الفرع خلال الأزمة، والإمكانات مقبولة ويتم تطويرها وطنياً وبمساعدة الأصدقاء.

وأضاف: الحرب الكونية على سورية شملت أيضاً الكثير من قنوات التواصل مع المنظمات الدولة ومنها الإنتربول، مؤكداً أنه ليس هناك انقطاع كامل مع منظمة الإنتربول ولكن هناك تعاون بأدنى الحدود.

## زوجته ابتزته

ومن الحوادث الطريفة التي عمل الفرع عليها خلال العام الفائت، تقدم رجل بشكوى عن تعرضه للإساءة والتحريض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، موضحاً أنه وصل به التوتر إلى اتخاذ قرار بالهجرة من البلاد واستحالة البقاء فيها خاصة أن التهديد يرافقه تهديد بإفشاء أمور خاصة جداً هو متأكد بأنه لم يعطها لأحد.

شاليش بيّن أنه وبالبحث والتحري قادت التحقيقات إلى أن الزوجة هي من قامت بهذا الفعل بهدف تجربته والتأكد من إخلاصه، مضيفاً: وكانت المشكلة بإعلامه بالموضوع حرصاً بألا يصل الأمر إلى طلاق فتم إخباره بطريقة معينة وإجراء مصالحة بينه وبين زوجته.

وتابع قائلاً: وفي قصة مماثلة قامت إحدى الزوجات بالاستعانة بأحد الأشخاص لاختبار زوجها.

شاليش أكد أن عدد الضبوط المسجلة لدى الفرع وفي أقسام مكافحة الجرائم المعلوماتية في فروع الأمن الجنائي ٢٣٣٤ ضبطاً خلال العام الفائت ٢٠٢٠.

شاليش بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد المواقيف خلال هذه الفترة تجاوز ١٥٠ موقوفاً، في حين تجاوز عدد إذاعات البحث ٣٠٠ إذاعة، كما أنه تجاوز عدد البلاغات الـ٩٠٠ بلاغ.

وعن انتشار ظاهرة الإعلان والاتجار بالمواد المدعومة عبر صفحات الـ«فيسبوك» بيّن شاليش أنه يتم تجريم عمل الاتجار بالمواد المدعومة بالحبس لمدة سنة والغرامة المالية وفق قانون حماية المستهلك رقم ١٤، مضيفاً: وعندما تمارس الجريمة عبر الشبكة يضاعف الحد الأدنى للعقوبة وفقاً للمرسوم ١٧ لعام ٢٠٢٠ الخاص بالجرائم المعلوماتية.

- هناك شروط لمحاسبة الصحفي وفقاً لقانون الإعلام وصفحات نشر الأخبار على الـ«فيسبوك» بحاجة لقوننة
- ٨٠ بالمئة نسبة الجوالات المسروقة المسترجعة في ٢٠٢٠
- زوجة تضايق زوجها حتى أنه فكر بالهجرة



### في مؤتمر المعلمين باللاذقية.. وزير التربية لـ«الوطن»: دراسة لتوطين المعلمين

# وزير التعليم العالي: أهمية نقابة المعلمين

اللاذقية- عبير سمير محمود

تحت شعار «للوطن الولاء، للأسد الوفاء، ولجيشنا المجد والإباء»، عقدت نقابة المعلمين الدورة النقابية الحادية عشرة في جامعة تشرين بحضور وزيري التعليم العالي والبحث العلمي والتربية وعضوي القيادة المركزية محسن بلال وياسر الشوفي ومحافظ اللاذقية وأميني فرع حزب البعث في اللاذقية وجامعة تشرين ورئيس جامعة تشرين ونقيب المعلمين.

وخلال مداخلاتهم أكد عدد من المعلمين والنقابيين من مختلف المحافظات، على أهمية التشاركية في العمل النقابي والتربوي والتعليمي مطالبين بإحداث دائرة بالعمل النقابي في مديريات التربية.

كما طالبوا بصرف تعويضات المعلمين في المناطق النائية بكل من الحسكة ودير الزور، بالإضافة لصرف طبيعة العمل ٤٠ بالمئة لجميع المعلمين والإداريين الذين تم تعيينهم بصفة تعليمية.

وتم اقتراح صرف تعويض لباس للمعلم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها، بالإضافة لرفع قيمة الوصفات الطبية وتوزيع المستخدمين بشكل عادل على المدارس.

وزير التربية دارم طباع أكد حرص الوزارة على تطوير العملية التعليمية ليكون الطلاب في مأمن، مشيراً بالوقت نفسه إلى أهمية تأمين الاستقرار للمعلم لأداء مهمته التعليمية بالشكل الأمثل.

وفي رده على سؤال «الوطن»، أكد وزير التربية دارم طباع، على دراسة لتوطين المعلمين سيتم البدء فيها خلال العطلة الصيفية، قائلاً: إنه تم لحظ حاجة كبيرة لتحديد مراكز عمل الكثير من المعلمين بمحافظات مختلفة.

وأضاف طباع أنه سيتم توجيه مدراء التربية لنقل المعلمين إلى أماكن قريبة من منازلهم لتوفير أعباء النقل وتكاليف المعيشة على المعلمين بشكل عام.

وفيما يخص عدم صرف المنحة لفئات كثيرة من المعلمين، أكد طباع لـ«الوطن»، أن وزارة التربية وبالتعاون مع وزارة المالية تحاول قدر الإمكان أن تشمل المنحة شريحة واسعة من المعلمين، قائلاً: إن المرسوم واضح تماماً.

من جهته، أكد وزير التعليم والبحث العلمي بسام إبراهيم أهمية دور نقابة المعلمين في العملية التربوية، مشيراً إلى أنها شريكة للتعليم العالي، والوزارة تشجع أي عملية استثمارية مع النقابة بما يناسب البيئة الجامعية ويخدم الهيئة التدريسية والكوادر الإدارية.

ولفت إلى التنسيق مع الجامعات فيما يخص البحث العلمي، مشيراً إلى توقيع ١٦ بحثاً تنموياً مع وزارات ومؤسسات الدولة تهدف للتنمية الإدارية التنموية والاقتصادية والاجتماعية والصناعة وسوق العمل.

وأضاف إبراهيم: إن لكل عقد بحثي فريقاً يتابعه ضمن برنامج زمني تنفيذي، منوهاً بأن الدولة قدمت الدعم المالي اللازم لكل بحث وقدمت ما يلزمه مادياً.

وفي إجابته على سؤال «الوطن» حول مصير فائض مسابقة جامعة تشرين، قال الوزير: خلال إعلان أسماء الناجحين في المسابقة حدث خلل إذ تم إعلان جميع الأسماء الناجحة، والحقيقة أن ملاك الجامعة يستوعب ٦٥٠ شاغراً فقط وتم تعيينهم على هذا الأساس، وحينما تتوافر شواغر في الجامعة سيتم الإعلان عن مسابقة جديدة سواء كانت فئة أولى أم ثانية أو غيرها من الفئات.

وأردف بالقول: إن الأولوية اليوم هي لمسابقة المسرحين من الخدمة الإلزامية الذين سوف يتم تعيينهم بجميع المؤسسات من خلال المسابقة الخاصة بهم.

وعن إمكانية تطوير آلية الدراسة في الجامعة الافتراضية، قال إبراهيم لـ«الوطن»: إن الجامعة الافتراضية تتطور عاماً بعد عام سواء من ناحية عملها أم خطتها ومناهجها ونمط التعليم فيها وحتى النظام الامتحاني، قائلاً: إنها تتطور بشكل مستمر بجميع مجالاتها.

بدوره أكد نقيب المعلمين وحيد الزعل لـ«الوطن»، مساعي النقابة لتحقيق كل جديد للمعلمين بما يطور العمل النقابي، مشيراً إلى وجود مجموعة أوراق عمل في اجتماع المجلس المركزي ستتم دراستها بما فيه تطوير حسابات النقابة بشكل عام.

### ٨٣ ضبطاً للاستجرار غير المشروع في أسبوع..

# حرامية كهرباء «نظاميون» في حلب!

حلب- خالد زنكلو

يعتمد «حرامية» الكهرباء، الذين لم يصل التيار إلى منازلهم في حلب، على ساعات جيرانهم سواء بالاتفاق معهم أو دون اتفاق وسيلة جديدة لاستجرار الكهرباء منهم بطريقة يعدونها «نظامية» تلحق مضار كبيرة في الشبكة التي تعاني أصلاً من انقطاعات متكررة في ساعات وصلها القليلة والتي لا تتعدى ٤ إلى ٦ ساعات يومياً.

ويمكن ملاحظة أسلاك الكهرباء ظاهرة للعيان وممدودة بين البيوت التي وصل إليها التيار الكهربائي وتلك القريبة منها والتي لم تحظ بنصيبها من الشبكة بعد، وذلك في العديد من أحياء المدينة الجنوبية والشرقية ودون أن يثير المشهد الجهات الرقابية في الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب.

يقول «الكهربجي» أبو بشير لـ«الوطن» أنه مدد أسلاك الكهرباء إلى أكثر من ٣٠ منزلاً محروماً من الطاقة الكهربائية في أحياء المشهد وصلاح الدين والأنصاري في الجهة الجنوبية من المدينة وعن طريق منازل الجوار ممن ينعمون بالكهرباء مقابل مبلغ معلوم ومحدد باتفاق الطرفين، عدا الأسلاك التي تستجر التيار من الشبكة مباشرة وبسرقة موصوفة وبلا فواتير لعدم وجود الكهرباء أو ساعات الكهرباء في تلك المناطق.

ويوضح أبو محمد عنجريني العملية لـ«الوطن» بقوله: «نضطر إلى تمديد الكهرباء عن طريق شبكة أحد الجوار ممن وصولهم التيار مقابل ٤٠٠٠ ليرة شهرياً ندفعها لصاحب البيت كنوع من المساهمة في تسديد فواتيره النظامية، إلا أن المشكلة التي تعترضنا قيام صاحب المنزل بالعملية ذاتها لأكثر من بيت ليصلنا التيار ضعيفاً جداً ولا يقوى على تشغيل الأدوات الكهربائية سوى شاشة التلفزيون والإضاءة الخفيفة، وهو ما دفع الكثيرين إلى سرقة الكهرباء من أسلاك الشبكة العامة وبطرق ليس فيها الكثير من التحايل والمخاتلة»، ولفت إلى أن دوريات شركة الكهرباء التي تضبط السرقات نادراً ما تصل إلى مناطق خطوط التماس في المناطق التي تكثر فيها سرقات الكهرباء.

وأعلنت الشركة العامة الكهرباء محافظة حلب أن ضابطتها العدلية نظمت خلال أسبوع واحد ٨٣ ضبط استجرار غير مشروع الكهرباء في العديد من الأحياء أبرزها صلاح الدين والمشهد والحمدانية والسريان القديمة والفيض والأشرفية والمشارقة والشيخ علي والقاطرجي والخالدية، ومعظمها أحياء لا تقع في المناطق التي يقسمها التيار بين مخدمة به ومحرومة منه.

فبينما نظمت الضابطة العدلية ١٣ ضبط استجرار غير مشروع ١٠ منزلي أحادي الطور و٣ تجاري أحادي الطور، عمدت إلى تنظيم ١٢ ضبطاً في اليوم الذي سبقه و٢٧ ضبطاً في اليوم الأسبق.

وعادت الشركة لتهيب «بالمواطنين عدم التعدي على الشبكة والاستجرار غير المشروع تحت طائلة الغرامة المالية والمساءلة القانونية لدى القضاء عملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ٣٥»، لكن حالات السرقة وخاصة «النظامية» منها في تزايد مستمر لكون أكثر من ٤٥ بالمئة من أحياء المدينة، التي كانت مسرحاً للإرهابيين وتجاوزاتهم على الشبكة، لم يصلها التيار الكهربائي بعد.

### رئيس اتحاد عمال السويداء:

# ما تحقق للعمال جيد وما نصبوا إليه كثير

السويداء- عبير صيموعة

أوضح رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» أنه في الفترة الحالية لمس الاتحاد تجاوباً من الحكومة مع المطالب العمالية بهدف تحسين متممات الراتب مبدئياً وكتنظيم نقابي يتم السعي لتحسين الدخل عن طريق تحسين الرواتب والأجور.

ولفت إلى أن جميع المؤتمرات النقابية التي تم عقدها في الأيام القليلة الماضية تناولت مطلباً رئيسياً وهو تحسين الضمان الصحي لوجود ملاحظات كثيرة حول عمل شركات التأمين وما يتم تقديمه من ضمان ضئيل في ظل ارتفاع أسعار الأدوية ومعاينات الأطباء إضافة إلى قضية نقل العمال التي ترتب أعباء كبيرة على العامل جراء ارتفاع أجور النقل التي تستحوذ على أكثر من نصف الراتب بالسعي إلى تأمين النقل الجماعي للعمال.

كما تم طرح قضية تثبيت العمال المؤقتين وخاصة في القطاعات الإنتاجية ورفدها بالعمالة الشبابية وخاصة بعد توقف المسابقات مؤخراً بسبب دراسة تعيين المسرحين من الخدمة حالياً والذين يتجاوز عددهم بحسب المحافظة ٤ آلاف مسرح علما أنه في حال تم تعيينهم سيتم سد ثغرات عمالية وخاصة القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة دائمة نظراً لأن أغلبية العمال في تلك القطاعات تجاوزت أعمارهم ٥٠ عاماً.

إضافة إلى طرح قضية مهمة جداً وهي تفعيل مدرسة المساحة والمراقبين الفنيين لرفد المديريات وخاصة في المصالح العقارية وتأتي ضرورة هذا الطرح إلى أن مديرية المصالح العقارية لن يبقى ضمن كوادرها مراقب في واحد بعد سنتين لخروج آخر مراقب على سن التقاعد.

وأشار أيوب إلى أن المطالب العمالية المحقة التي تم تحققها بعد المطالب المتكررة كان أولها إعفاء الـ٥٠ ألف الأولى من الراتب من ضريبة الدخل إضافة إلى منح عمال النظافة في البلديات طبيعة عمل تصل إلى ١٠٠ بالمئة بعد أن كانت ٤٠ بالمئة مع منح طبيعة عمل لعمال التربية.

كما تم منح عمال العتالة الحد الأدنى من الرواتب والأجور بحيث لم يعد هناك أي عامل في جميع القطاعات لا يحصل على الحد الأدنى من الراتب والبالغ ٤٧ ألف و٧٠٠، معتبراً أن هذا مكسب عمالي مهم إضافة إلى تشميل العاملين بالأعمال الشاقة والخطرة حيث تم تشميل عمال معمل الأحذية في السويداء ومعمل ريان والعمل جار بمطالبة تشميل عمال الغاز وغيرهم من عمال القطعات الإنتاجية الخطرة كما تتم دراسة مشروع الحوافز لجميع القطاعات وكل ما يخص متممات الراتب مشيراً إلى هناك لجان لدراستها بتوجه من الحكومة لتغطية تدني المستوى المعيشة ومحاولة تعويضه بمتممات الراتب الحالي.

وأشار أيوب أنه فيما يخص البطاقة النقابية بمؤسسة الرعاية الصحية فإن كل عامل يذهب إلى المشاريع الصحية يتم حسم ٣٥ بالمئة على المعاينة لمن يحمل البطاقة إضافة إلى حسم ١٠ بالمئة على قيمة الأدوية والتحاليل وصور الأشعة.

كما تم خصم ٥٠ بالمئة من أجور المحامين في المحاكم العمالية بحيث تتحمل النقابات العمالية ٥٠ بالمئة من الأجور وهذا مكسب عمالي، مشيراً إلى أن المنح التي تم تقديمها من السيد الرئيس خلال فترة متقاربة كان له إثر إيجابي في الوضع المعيشي لجميع العمال مؤكداً أن اتحاد العمال كتنظيم نقابي يبقى هدفه الأساسي تحقيق مطالب العمال وما تحقق جيد وما نصبوا إليه كثير جداً.

ولفت أيوب إلى أن معامل القطاع الإنتاجي في المحافظة تحتاج إلى الدعم والتطوير وتزويدها بخطوط إنتاجية ضرورية مثل معمل السجاد الذي يحتاج إلى نول حديث إضافة إلى أن معمل الأحذية بحاجة إلى إنهاء إنجاز الخط الإنتاجي الثاني كما يحتاج معمل الريان (تقطير العنب) إلى عمالة رافدة على خطوط الإنتاج.